التحول الديمقراطي وقوى المعارضة في العراق بعد ٢٠٠٣

Democratic Transition and Opposition Forces in Iraq after 2003

م .م شبر حسين جعفر النفاخ

Shubarh.alnafakh@uokufa.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الكوفة

الكلمات الافتتاحية:

التحول الديمقراطي، قوى المعارضة ، العراق بعد ٢٠٠٣

Keywords:

Democratic transformation, opposition forces, Iraq after 2003

Abstract

Democratic transformation is one of the modern concepts that studies of contemporary political systems have focused on. It means replacing authoritarian or totalitarian regimes in all their forms and colors with systems of governance that depend on the legitimacy of the people's real choices, provided that political institutions enjoy legitimacy. Transformation is the expression of the existence of an intermediate stage between two systems through a process of gradual entry and dismantling of the previous regime leading to the consolidation of the foundations of the desired democratic system. The term transformation is one of the terms that have recently appeared in modern political systems, as it refers to the transitional stage from a non-democratic government to various forms of power-sharing and governance. And public accountability in new systems of government, and the main goal of the

research is to explain the type of democratic transformation after 2003 and the role of the opposition countries in it. The approach that was adopted is the descriptive and analytical approach. Finally, the research reached a set of conclusions and recommendations, and the most important of these conclusions is that the democratic transformation in Iraq after 2003 It happened by relying on external forces, and the adoption of the 2005 constitution was an important step towards establishing a legal democratic system and opened the way for the possibility of the presence of opposition forces. The most important recommendations are supporting democracy, enhancing transparency, ensuring the integrity of the elections, the importance of informed participation in them, and voters' support for the idea of the opposition and the importance of its existence.

الملخص

يعد التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة التي اهتمت به دراسات النظم السياسية المعاصرة وهو يعني أن يحل محل النظم الاستبدادية أو الشمولية السلطوية في اشكالها والوانها كافة، نظم من الحكم تعتمد على شرعية الاختيارات الحقيقية للشعب على أن تكون المؤسسات السياسية متمتعة بالشرعية، أن التحول هو عبارة وجود مرحلة وسطية ما بين نظامين بعملية ولوج وتفكيك بتدرج للنظام السابق وصولاً الى ترسيخ دعائم النظام الديموقراطي المرجو يعد مصطلح التحول من المصطلحات التي ظهرت مؤخراً في النظم السياسية الحديثة حيث تشير الى المرحلة الانتقالية من حكومة غير ديموقراطية الى مختلف اشكال تقاسم السلطة والحكم والمساءلة العامة في أنظمة حكم جديدة، وان الهدف الرئيسي للبحث لبيان نوع التحول الديمقراطي بعد ٢٠٠٣ ودور دول المعارضة فيه اما المنهج الذي تم

اعتماده هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج واخيرا توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات واهم هذه الاستنتاجات هي ان التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ حدث بالاعتماد على قوى خارجية وان إقرار دستور ٢٠٠٥ كان خطوة مهمه نحو تأسيس نظام ديمقراطي قانوني واتاح المجال لإمكانية وجود قوى معارضة ومن اهم التوصيات هي دعم الديمقراطية وتعزيز الشفافية وضمان نزاهة الانتخابات واهمية المشاركة فيها الواعية ودعم الناخبين لفكرة المعارضة واهمية وجودها.

المقدمة

يقترن التحول الديمقراطي بمجموعة من المؤشرات، ممكن القياس عليها لبحث مستوى ودرجة الانتقال من نظام شمولي او دكتاتوري إلى نمط الحكم الديمقراطي. عادة تكون الاولوية لمدخلات شرعية نظام الحكم، مثال الانتخابات وحكم القانون ووجود المؤسسات. لكن المخرجات تكون في انعكاسها على ممارسة السلطة، وهنا تحديداً يكون من الضروري البحث عن دور المعارضة في النظام السياسي الذي يتحول باتجاه الديمقراطية. وتعتمد تجارب البلدان بالتحول نحو النظام الديمقراطي، على نوع الثقافة السياسية في المجتمع. وعلى طبيعة النظام السابق وتقبله لهامش المعارضة السياسية، ووجود تعددية سياسية من عدمها. وتضمنت هيكلية البحث ثلاثة

مباحث تناول الأول ماهية التحول الديمقراطي والمبحث الثاني ماهية المعارضة اما الثالث تناول العلاقة بين التحول الديمقراطي وقوى المعارضة في العراق بعد ٢٠٠٣

اهمية البحث : تكمن الاهمية في مناقشة دور المعارضة السياسية في نظام حكم يشهد التحول نحو الديمقراطية، في تحليل الركيزة المهم في التحول السياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي يتبنى قواعد المجال السياسي المفتوح. إذا كانت أهمية الانتخابات تكمن في منح الشرعية السياسية للسلطة والنخب الحاكمة، فأن وجود معارضة سياسية تمارس دورها في تقويم وتقييم سلوك النخب السياسية الحاكمة، هو ضرورة لتقييم مستوى التحول الديمقراطي في العراق.

إشكالية البحث : الإشكالية الأهم التي يتطلب حضورها عند مناقشة دور المعارضة في نظام الحكم الذي يتجه نحو تطبيق الديمقراطية، هي كيفية تأثير دور المعارضة في صنع القرار السياسي. ومن هنا، يجب استحضار طبيعة النظام السابق إذا كان شمولياً أم دكتاتورياً. لأن الشمولي يلغي اي دور للمعارضة، أم الدكتاتوري فيعيطها هامش محدد حتى لو كان شكلياً.

فرضية البحث : يناقش البحث المعارضة في نظام يتجه نحو الديمقراطية، من حيث وجودها ودورها وفاعليتها، لا سيما في النظام السياسي العراق بعد ٢٠٠٣، والذي اعتمد تطبيق الديمقراطية التوافقية، توجه نحو ترسيخ المحاصصة بين المكونات.

ولذلك تكون المعارضة الحلقة الأضعف في نظام ديمقراطي توافقي، بالإضافة إلى عدم وجود ثقافية سياسية وسلوك سياسي قادر على إنضاج المعارضة السياسية.

منهج البحث : اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي والنوعي لتحليل النصوص والتصريحات الرسمية.

هيكلية البحث : في ضوء ما تقدم، جرى تقسيم هيكلية البحث إلى ثلاثة مباحث تناول الاول ماهية التحول الديمقراطي. وكرس الثاني في ماهية المعارضة السياسية. اما الثالث تناول العلاقة بين التحول الديمقراطي والمعارضة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣.

المبحث الاول ماهية التحول الديمقراطي :

اولاً- مفهوم التحول الديمقراطي : يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي احد المفاهيم الحديثة التي اهتمت به دراسات النظم السياسية المعاصرة وهو يعني أن يحل محل النظم الاستبدادية أو الشمولية السلطوية في كافة اشكالها والوانها، نظم من الحكم يعتمد على شرعية الاختيارات الحقيقية للشعب على أن تكون المؤسسات السياسية متمتعة بالشرعية، وذلك عن طريق الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها، وهذه هي الصورة البديلة للحكم الفردي أو الشمولي، وهذا التحول الذي يعتمد على المشاركة الجماهيرية في الحكم عبر الانتخابات، حيث أن التحول هو عبارة وجود مرحلة وسطية ما بين نظامين بعملية ولوج وتفكيك بتدرج

للنظام السابق وصولاً الى ترسيخ دعائم النظام الديموقراطي المرجو، عبر اليات ديمقراطية [1] هذا النوع من التحول عن الليبرالي فالتحول الديموقراطي يذهب باتجاه الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية وحرية الجماهير، اما التحول الليبرالي فهو يعني الحد من سلطة الدولة من التدخل في حياة الناس ويسمح بالتعبير الأكثر حرية وبدرجة لنشاط المعارضة , ويقصد بالتحول الديمقراطي اي تراجع الحكم السلطوي بكافة أشكاله وألوانه ليحل محلة نظم اخرى تقوم وتعتمد على الاختيار الشعبي والانتخابات النزيهة وهذا يعني القبول بالتعددية واحترام الاخر او القبول بالعدالة وضمان الحقوق والواجبات المتساوية والعمل بالقانون والابتعاد عن العنف والاضطهاد[2]

ثانيا - انماط التحول الديمقراطي : ولفهم عملية التحول لابد من التعرف على مراحل التحول الديموقراطي وانماط التحول الديموقراطي أو العوامل المؤثرة على عمليات التحول ، يعتبر مصطلح التحول من المصطلحات التي ظهر مؤخراً في النظم السياسية الحديثة حيث تشير الى المرحلة الانتقالية من حكومة غير ديموقراطية الى مختلف اشكال تقاسم السلطة والحكم والمسائلة العامة في أنظمة حكم جديدة، وقد ميز (صامونين هنتشنون) في كتابه الموجه الثالثة في التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين)، الى اربعة أنماط رئيسية للتحول[3]:

١- نمط التحول: وفي هذا النوع من التحول يبادر قادة النظام الشمولي (الغير ديموقراطي)، إلى عمليات التحول الأمر الذي يتطلب هنالك قيادة في النظام

الشمولي لديها ميول اصلاحية، وارادة وجراءة على تدشين التحول الديموقراطي من خلال استراتيجيات متمايزة تتمثل بفرض قادة النظام التحول الديموقراطي، والثانية من خلال أتفاق بين قادة النظام الشمولي (غير الديموقراطي) مع المعارضة على اساس تخلي القادة القدماء عن السلطة.

٢- نمط الاحلال: وهذا النمط يعني ان التحول يكون نتاج صراعات عنيفة تجبر قادة النظام الشمولي التخلي عن السلطة قسراً، في هذه الحالة من التحول حيث تتمكن جماعات المعارضة من الامساك بدفة الأمور من اجل القيام بدور قيادي في عملية الاطاحة بالنظام، غير ما يميز نموذج الاحلال ما يلي:

أ- الانهيار الفعلي للنظام الشمولي.

ب- النضال القوي الفاعل لقوى المعارضة لتقويض النظام الشمولي.

ت- خطط البناء الديموقراطي تضع بالاعتبار امكانية حدوث صراعات في المستقبل بين قوى المعارضة السابقة أو معها.

٣- نمط الاحلال التحولي: في هذا النوع من التحول يحدث عن طريق أتفاق قادة النظام الشمولي (الغير ديموقراطي) مع قادة المعارضة على اعفاء النظام، الشروع بعمليات التحول الديموقراطي، في هذه العملية من التحول يتطلب نوع من التوازن والتعادل في موارد القوة لكلا الجانبين، حيث يمر هذا النوع من التحول بحالات

الاحتجاج ولقمع قبل بلوغ الاطراف مرحلة التفاوض الذي يضمن للطرفين نوع من الشرعية[٤].

٤- هناك نمط رابع من التحولات وهو فرض الديموقراطية عن طريق غزو عسكري خارجي مباشر ، ان عملية التحول لن تتم بين ليلة وضحاها بل تحتاج الى وقت طويل والى ظروف واليات وعوامل مناسبة تساعد على التحول وقد اشرت هذ الانماط انواع مختلفة ن الاحداث الماضية التي مرت بها الانظمة السياسية ومجتمعاتها حيث حصل الكثير من الاحداث والثورات والتدخلات العسكرية الخارجية وحتى العنف الجماهيري والعمل المستمر النخبوي المعتدلة في هذا الانظمة للوصول الى التحول المرجو والمنشود[٥]

وهنالك تقسم آخر لأنماط التحول الديموقراطي وكما يلي

١- نمط التحول الذي يأتي اعقاب ثورات اجتماعية تأريخيه، كما حدث في الولايات المتحدة ١٧٨٩ وفي رومانيا في أواخر القرن العشرين ضد حكم الزعيم تشاو دسكو.

٢- نمط التحول بتدخل قوة عسكرية خارجية، كما حدث في العراق بعد ٢٠٠٣.

٣- نمط التحول يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية أو موت الحاكم المستبد ووصول نخبة ديموقراطية مستنيرة تدير هذا التحول.

٤- نمط الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يؤدي الى مطالب ديموقراطية غير متوقعة، هذا النمط يبدأ بمحاولة النخب الحاكمة تمديد مدة بقاءها في السلطة عبر أبداء قليل

من المرونة والانفتاح التكتيكي مثل السماح بوجود احزاب سياسية صغيرة أو نوادي ثقافية.

٥- نمط تعمل فيه النخب السياسية على الانسحاب من العملية السياسية بسبب الكلفة المرتفعة للبقاء في السلطة ، كالقمع والعنف ضد الجماهير[٦]

ثالثاً - عوامل التحول الديموقراطي

يمكن تقسيم عوامل التحول الديموقراطي الى عوامل داخلية وأخرى خارجية، (فالداخلية) تتمثل بانهيار الشرعية للنظام السلطوي أو الشمولي لعدم قدرة المؤسسات السياسية والحاكمين فيها على الرضا أو القبول، وعدم قدرة النظام السياسي على تقبل واستيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع[٧] .

وعدم وجود القيادة التي تمتلك الارادة والقدرة على التماهي مع التحولات المطلوبة، اضافة الازمات الاقتصادية التي تعصف في كفاءة السياقات العامة للنظام، الأمر الذي يؤدي الى انهيار الشرعية في حين ان زيادة النمو الاقتصادي وزيادة نسبة المتعلمين يكونان من عوامل المهمة للتحول الديموقراطي[٨]

وتساهم هذا العوامل في عملية التحول الديموقراطي والتي تلعب دوراً مهماً في زيادة التحرك نحو التحول الديموقراطي وتنقسم، فالعوامل الداخلية تتركز فيها فقدان السيطرة في النظم الشمولية أو التسلطية ولجوئها للعنف، حيث يسري الضعف في مفاصل الأنظمة الشمولية القمعية نتيجة وجود معارضة داخلية قوية،

نتيجة اعتقاد السلطة بتماهي مصلحتها السلطوية مع المحصلة الوطنية، فالتالي يكون كل معارض هو في خانة التخوين، فتحول السلطة الى اداة تسلط وقمع تؤدي هيه السياسات الى تدهور الدولة والمجتمع[٩]. من العوامل الداخلية الاخرى هي الثقافة السياسية في مجتمع ما، والتي تتمثل في مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات، والتقاليد السياسية للمجتمع التي تعتبر جزء من الثقافة العامة للمجتمع والتي تكون متغيرة وتختلف من مجتمع الى آخر. وقد ميزت (الموند وبأول) بين ثلاثة انواع من الثقافة السياسية فأشاره بالأولى الثقافة الانعزالية أو الضيقة والتي تعني عدم الاهتمام والمبالات بالنظام السياسي وثقافة الخضوع التي تعني مجموعة افعال ومواقف الافراد تجاه النظام السياسي، النوع الثالث هو ثقافة المشاركة هي ثقافة الأفراد من المواطنين الفاعلين والمؤثرين في السلطة السياسية، الأمر الذي ينعكس على القدرة للتعرف طبيعة بناءات النظام ونظم مؤسسات النظام السياسي، وكذلك المساعدة في تحديد الحقوق والواجبات للمواطنين، القدرة المشاركة بأدوار في التحديث والتنمية المشاركة، ومحاربة الأفكار السلبية، وخلق ثقافة وطنية وسياسية[١٠] وهنالك عامل بالغ الاهمية وهو العامل الاقتصادي والذي له بالغ الأثر والذي يلعب دوراً كبيراً في إحداث عمليات التحول الديموقراطي وله دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة، العامل الاقتصادي يكون في اتجاهين في حالة الأول عند وصول ازمة اقتصادية التي تؤدي

الى التشكيك في كفاءات النظام السياسي الشمولي أو التسلطي، الأمر الذي يجعل القطيعة بين النظام والقطاعات الاقتصادية (الصناعية، التجارية، الزراعية) فهنا يأتي دور الضغوطات وخصوصاً من الجهات المعارضة، أما الاتجاه الآخر في حالة زيادة معادلات النمو التي تكون حافزاً لأحداث التحول والذي بدوره يساهم في زيادة عدد المتعلمين[١١] الزيادة في مستوى الثراء في حالة عدم المساوات في توزيع الثروات يؤدي الى وجود فوارق طبيعية، تساهم الثقافة السياسية الديموقراطية نتيجة نشوء طبقة المتعلمين، تبرير الشعور بضرورة تحقيق التقدير الجذري[١٢]. وهناك عاملين آخرين هما النظام الحزبي ودور مؤسسات المجتمع المدني، حيث تلعب الأحزاب دور مهماً في مساعدة النظام السياسي من خلال ادوارها في التنشئة السياسية، وتجميع المصالح والتعبير عنها ومن خلال المشاركة في الانتخابات للوصول السلطة لتنفد اجندتها السياسي من خلال تشكيل الحكومة واستيعاب طلبات الجماهير وإضفاء طابع التعددية السياسية، والتي يجب أن تكون هذه الاحزاب فاعلة ومؤسسات قوية وعلى درجة عالية من المؤسساتية حيث تعد الاحزاب أحداهم ادوات نشر الثقافة[١٣] اما المجتمع المدني يلعب دوراً بارزاً في تطوير العملية الديموقراطية والتحول الديمقراطي من خلال التربية الديموقراطية على اسس عقلانية بعيدة من التعصب الطائفي والاثني والعرقي والقومي والقبلي والحزبي، ان قيام المجتمع المدني يعني هنالك تفاعلاً بين النظام والمحكومين، وهذا التفاعل يظهر بوجود

المؤسسات التطوعية الغير حكومية، حيث ان مؤسسات المجتمع المدني، وبسبب استقلالها تلعب دور المحاور للنظام، ومراقبة السلطة وتسعى لتحقيق التوازنات السياسية وربما تأخذ دور معارض احيانا. اما العامل الثاني هو العامل الخارجي والذي يعتبر من العوامل المؤثرة في التحول الديموقراطي والذي يندرج فيه تأثير النظام الدولي الجديد، وثالثها العولمة وضغوطات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك ضغوطات القوى والتكتلات الدولية التي تضغط باستخدام المساعدات الاقتصادية، وضغوطات المؤسسات الدولية الرسمية كالأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الاخرى، وكذألك الضغوطات التي تواجهها الدول نتيجة الحروب والغزوات الخارجية. فالعوامل الخارجية التي نتيجة التطورات والاحداث الهائلة التي تحدث في المجتمع الدولي متمثلة في ضغوطات المؤسسات الدولية التي تعمل على مراقبة حقوق الإنسان، التي تشيع على الاصلاحات الديموقراطية للتحول الى النظام الديموقراطي وضغوطات مؤسسات اقتصادية ومالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تربط عملية القروض بالتحول نحو الديموقراطية اضافة الى ضغوطات التكتلات والدول الكبرى وخصوص الولايات المتحدة الامريكية التي تعمل عبر هذه الضغوطات الى دفع الدول بالخصوص الدول النامية الى اجراء اصلاحات من شأنها التحول النظام الديموقراطي باعتبار أن الديموقراطية مطلب إنساني يرتبط اشد الارتباط بمراحل تطور المجتمعات حتى تعمل عبر تكيفها مع

الديموقراطية، اعتماد على ما تصل إليه هذه المجتمعات في مسؤولية تعليم وثقافي او اقتصادي[١٤] حيث كشفت موجات التحول الديموقراطي أهمية وتأثير هذه العوامل التي تأتي تحت مسمى العوامل الدولية الخارجية التي تساهم الى حد ما في حدوث عمليات الاصلاح والتحول التي تقوم بها الدول نتيجة تأثرها بتلك العوامل، والحقيقة أن هذه العوامل ببعديها الداخلي والخارجي يتفاعلان معاً في احداث هذا التجول الذي يأتي استجابة لتوجيه سياسة الدول نحو الخارج وتقوية علاقاتها مع الدول الاخرى[١٥] وهذه التحولات لا تأتي بين ليلة وضحاها وإنما تسلك طريق طويل للوصول الى التحول، حيث أن التحول ليس هو الديموقراطية وإنما هو شرط أو طريق لكي تصل الدول بمجتمعاتها الى الديموقراطية اخذتاً ببعض الملامح والممارسات الديموقراطية والتي تأتي بشكل تدريجي في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء الاسس السلمية والقومية للديموقراطية، وتأكيد مفهوم المواطنة وبناء مجمع مدني فعال هذه الامر المهم في بناء الدولة التي تعنى بخدمة المواطن[١٦]. ولغرض انجاح عملية التحول الديموقراطي وضمان عدم ارتدادها وصولاً لاستكمال العملية لابد من وجود قواعد تنظم هذه العملية وهي:

١- الفصل بين السلطات، اي بمعنى أن كل مؤسسة في مؤسسات الدولة (السلطات الثلاث) ان تتمتع بالاختصاص المناط بها وفق الدستور.

٢- البنية المؤسساتية للدولة، بمعنى الاعتماد في عملية صنع القرار السياسي على هياكل وآطر نظامية مختلفة من برلمان واحزاب ومجتمع مدني.

٣- الديموقراطية، بمعنى ان المؤسسات تقام على اساس الدستور والذي يمثل خيمة عليها في حكم الشعب وسيادته.

٤- العدل، أي درجة تكيف هذه المؤسسات مع مرور الزمن مع تغيرات المجتمع وتباين الوظائف، وتعدد هياكل المؤسسة ودرجة استقلالها من خلال هذه المؤسسات تحقق التمييز وتحكم النظام النموذجي[١٧].

٥- حرية ونزاهة العملية الانتخابية، كالآتي:

- حرية الانتخابات.
- سلامة الانتخابات.
- نزاهة الانتخابات

٦- حرية الصحافة والاعلام.

٧- سيادة القانون وخضوع الجميع للقانون بموجب قواعد قانونية يلتزم بها الجميع.

٨- الوعي الديموقراطي (الثقافة السياسية) وأهمية انتشار الثقافة الأساسية والمشاركة الواسعة للمواطنين في العمل الديموقراطي[١٨].

رابعا- مراحل التحول الديموقراطي

تمر عملية التحول الديموقراطي بعدة مراحل ويمكن حصرها كالآتي:

١- مرحلة العمل على انهاء النظام السلطوي: في هذه المرحلة تلوح افق مؤشرات تأكل النظام السلطوي مثل الصراع الذي يحدث داخل النظام أو انقسام النخبة السياسية الى اصلاحين ومحافظين بحيث يحدث نمو في درجة استقلالية المؤسسات المجتمع المدني الذي يؤدي الى حدوث ازمة سياسية للنظام السياسي الحاكم يقود الى التحول الديموقراطي، وهذا لا يعني ان انهيار النظام السياسي الحاكم سيتبعه تأسس نظام ديموقراطي إذ قد يحدث التفاف على التجربة الديموقراطية يؤدي الى شكل من اشكال النظام التسلطي اذا لم يحصل تغيير جذري في السلطة، إن المؤشر الحقيقي لانهيار الأنظمة الاستبدادية التسلطية في عجز هذه الأنظمة من التجاوب مع الجماهير وغياب تام للغة الحوار واستخدام كبير لقمع اي توجه تحرري ، بالإضافة الى غياب حرية الفكر والتعبير وغياب الاحزاب السياسية الحقيقي وغياب مجتمع مدني حقيقي[١٩]

- الانتقال الى النظام الديموقراطي: وهي مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام الغير ديموقراطي القديم أو انهياره أو بناء نظام ديموقراطي جديد، حيث يشمل هذا الانتقال مختلف عناصر النظام السياسية مثل البنية الدستورية القانونية والمؤسسات والعمليات السياسية، وانماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، حيث قد تشهد هذه المرحلة مراحل فرعية وربما تشهد صرعات ومساومات

وتفاوض بين الفواعل السياسية الرئيسية وقد يتخللها احتمالات ارتراد عن الديمقراطية

مرحلة تدعم التحول الديموقراطي : وهي المرحلة التالية لحدوث التحول نحو الديموقراطية وذلك للحيلولة دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول، عقد ضمان الديموقراطية الاجرائية ان جوهر هذه المرحلة هي قول الفواعل السياسية شرعية المؤسسات الجديدة كافة.

ويرى البعض أن عملية التحول الديموقراطي تمر بثلاث مراحل

١- مرحلة التحول نحو الليبرالية، والتي تشير الى التأكيد على حقوق الافراد والجماعات من تعسف السلطة السياسية وانتهاكاتها للشرعية داخل النظام السلطوي.

٢- مرحلة الانتقال الديموقراطي، هي مرحلة معقدة، وتشير الى تحول الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية.

مرحلة ترسيخ الديموقراطية، في هذه المرحلة يتم تحويل كل مظاهر وتشريعات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية الى مؤسسات معترف بها، واداءها مقبول من جانب المواطنين الذين يخضعون لها.

خامساً- معوقات التحول الديمقراطي

تواجه عملية التحول الديمقراطي معوقات عديدة وهي كالاتي

أ- المعوق السياسي

- الثقافة السياسة الشمولية
- غياب التطبيق السليم لنهج الديمقراطي
- غياب او ضعف مؤسسات المجتمع المدني
- ضعف المشاركة السياسية في النظام السياسي
- غياب او ضعف المؤسسات الدستورية التي من اهم مهماتها تنظيم الحياة الدستورية في البلاد الاستقرار السياسي في البلاد

ب- المعوق الاقتصادي

- افتقار الدولة الى وجود مؤسسات اقتصادية حقيقية تعمل للتخلص من المشاكل الاقتصادية وفق هيكل اقتصادية صحيحة وبناء سياسات عامة في الدلة
- الفقر وارتفاع الضرائب على المواطنين
- عدم توزيع الثروات بين المواطنين بشكل عادل
- السياسات الاقتصادية الخاطئة والتي لا تأتي لصالح المواطنين
- المعوق الاجتماعي
- انعدام ثقافة المواطنة وارتفاع منسوب الثقافات الفرعية
- شيوع الثقافة التقليدية وغياب الثقافة الديمقراطية
- ازدياد ظواهر العنف
- الحرمان من الحقوق لأفراد المجتمع[٢٠]

المبحث الثاني ماهية المعارضة السياسية

أولاً: مفهوم المعارضة : يختلف مفهوم المعارضة حسب النظام السياسي الحاكم وبطبيعة الحال يتأثر بعوامل منها طبيعة الحكم ودرجة التطور السياسي والدستوري في الدولة، ويعتمد أيضاً على مستوى حقوق الإنسان والحريات واستقرار ورسوخ القوانين السائدة وخاصة القوانين المنظمة للحياة السياسية، كقانون الاحزاب وقانون الانتخابات، وكلمة المعارضة تعني الصد والتعارض والتباين، أما تعريفها اصلاحاً فلها معنيان حسب فقهاء القانون الدستوري والانظمة السياسية أحدهما عضوي والثاني موضوعي والمعارضة في معناها العضوي (الشكلي) هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنفذها وتستعد للحلول محلها والمعارضة السياسية بمعناها المادي (الموضوعي) هي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها. المعارضة يراها عبد الاله بلقزيز[٢١] هي (قوة توازن) وهي ضرورية في المجال السياسي وهي تقوم على واحدة من أهم الادوار في صناعة الاستقرار في المجتمعات الحديثة وهذا يعني ان مصطلح المعارضة يقصد به الاحزاب والجمعيات والاشخاص الذين يسعون بالنضال عبر معادات سياسات السلطة التنفيذية كلياً أو جزئياً الى الاستيلاء واستلام السلطة.

وبهذا المعنى فأن مصطلح المعارضة يشير لها التكوين الواقع خارج السلطة كيف ما يكون شكله[٢٢] وتوصف أيضاً المعارضة احياناً بالتطرف حيث تسعى في بعض الحالات

في صراعها مع الدولة الى العصيان وهذا لا يعني أنها في الأصل لا تمارس دورها بشكل طبيعي في آطار قانوني بل أحياناً تنمو خارج آطار النظام السياسي[٢٣] اذن فمفهوم المعارضة السياسة بحد ذاته يختلف عن نظام سياسي لآخر وهو يتأثر بعوامل عديدة منها القوانين التي تحكم وتنظم الحياة السياسية في البلد مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات والقوانين التي تنظم الحياة الديمقراطية في الدولة ويعتمد على درجة تطور الواقع الدستوري والقانوني في الدولة وكذلك مدى اهتمام النظام السياسية السائد بمبادئ حقوق الإنسان واستقرارها وترسيخها في القوانين التي تصدرها الدولة وتمارس ادوارها تحت ظلها فالمعارضة تعنى نقيض الموالاة حيث يسهل الواقع الاجتماعي السائد ظهور المعارضة لأنه لا يوجد مجتمع يؤمن بتوجيهات النظام السياسي الحاكم بشكل كامل. وبهذا يكون للمعارضة معنيين الأول شكلي (عضوي) والثاني موضوعي (مادي)، فالأول يعني كل الهيئات التي تراقب الحكومة وتنفيذها وتكون مستعدة لتحل محل الحكومة بواسطة الانتخابات الجديدة والثاني الموضوعي الذي يتمثل بنشاطها في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد لتحل محلها حيث يمارس هذا الدور من خلال الاحزاب السياسية وجماعة الضغط[٢٤].

وتستخدم المعارضة السياسية عدة استراتيجيات للعمل منها الحصول على السلطة بواسطة السيطرة على أغلبية الأصوات الانتخابية وتشكيل حكومة بديلة، ومحاولة

كسب المزيد من أنصار ومؤيدين لها ولبرامجها وافكارها وطروحاتها للحصول على المقاعد وتصل ربما لحد تشكيل تحالف إتلاف مع الحكومة للحصول على الأغلبية من الاستراتيجيات الاخرى البحث عن مؤيدين لها لدى القواعد السياسية

من جماعات ضغط ونقابات وجماعات مصالح، وأخيراً ربما تستخدم المعارضة وسائل العنف (العنف الثوري) للتعبير عن عقيدتها وأرادتها لغرض هدم كيان السلطة القائم كلياً أو جذرياً للوصول للسلطة[٢٥].

ثانياً: خصائص ومقومات المعارضة

١- خصائص المعارضة السياسية : من الخصائص المهمة التي تميز المعارضة السياسية هي (النسبية) اي أنها ظاهرة نسبية في حجمها ومدى نشاطها، وانتقادها للحكومة يعتمد على مقدار الحركة أو السلوك السياسي.

أضافة خاصية تناوبية والتي تعني أن قوى المعارضة وبعد الانتخابات ربما نجدها في السلطة وهذا يعتمد على قدرتها على اقناع الجماهير في عملية وصولها للسلطة. ومن الخواص المهمة الوضوح والاستقرار، أي أن احزاب المعارضة تتأرجح بين القوة والضعف، وأحياناً تكون قوية ومؤثرة جداً وتستطيع أقناع الجماهير وتعبئهم في الانتخابات وتصل الى السلطة واحياناً أخرى تكون بمستوى من الضعف بحيث تفقد فاعليتها ولا تؤثر في شيء[٢٦] .

٢- مقومات المعارضة السياسية : لكي تستطيع المعارضة السياسية من تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها في النظام السياسي السائد لابد من التحقق من توفر بعض المقومات المهمة في طبيعة النظام المتحول نحو الديمقراطية ومنها[٢٧].

أ- مستوى وطبيعة النظام السياسي في الدولة من حيث الإطار الدستوري والإطار القانوني الذي ينظم لعمل الحياة السياسية وخصوص الاحزاب وعلاقتها بالنظام.

ب- طبيعة الأنظمة التي يعمل بها النظام مثل النظام الانتخابي والنظام الحزبي والمجتمع المدني.

ج- طبيعة الادوات المستخدمة وحجم التواصل بين قوى المعارضة والسلطة لفرض ايصال صوتها والتعريف بأنشطتها وبرامجها المختلفة.

د- أهمية أن تتطابق برامج القوى السياسية المعارض مع البيئة التي تتواجد فيها.

ذ- مدى استيعاب المعارضة من خلال تركيبتها الى كافة شرائح المجتمع الذي تنمو وتعيش فيه.

ثالثاً: صور واشكال المعارضة : تعمل المعارضة السياسية من خلال وجودها في النظام السياسي كقوة توازن بين السلطة والمجتمع، لأنها تعمل من خلال وجودها في المجال السياسي، على صون الحياة السياسية ومده بأسباب الاستقرار، وتختلف صور المعارضة طبقاً لطبيعة الأنظمة السياسية السائدة.

المعارضة في النظم الديكتاتورية والشمولية والمعارضة في النظم الديمقراطية في المعارضة في النظم الديكتاتورية والشمولية تكون عنيفة وتحكمها لغة العنف والتصفيات خارج القواعد القانونية لأنها تأتي نتيجة ممارسات النظام في الكبت ومصادرة الحريات والحقوق السياسية، وفقدان معايير العدالة في المجتمع. وفي النظم الديمقراطية، يكون عمليها بأساليب تمكنها من بلوغ أهدافها، لأنها تقابل الرأي بالرأي والبرنامج بالبرنامج وتتصف بالموضوعية في طروحاتها وتعمل على تميل كفة الجماهير ومحاولة كسب الرأي العام، لأن الأصل في الأنظمة الديمقراطية هو سيادة التعايش وضمان الحقوق تحت سقف الدستور، والعمل على ترسيم التداول السلمي بين قوى المعارضة والموالاة وتغليف مصالح البلاد على المصالح الحزبية أو الجهوية، وهنا يمكن أن تكون المعارضة السياسية وطنية يحكمها التداول السلمي والاعتراف بالانتخابات مشاركتاً ونتائج، واعتلاء قيم الحرية والمساواة الاجتماعية[٢٨].

ويمكن تصنيف المعارضة حسب طبيعة النظام السياسي:

- المعارضة البرلمانية: عملها مراقبة اعمال وسياسات الحكومة الداخلية الخاصة.
- المعارضة السياسية المباشرة: وهدفها المشاركة بالحكومة لأنها تعمل من خارج الحكومة.
- المعارضة السياسية الغير مباشرة: جماعات الضغط والمصالح هدفها تعبئة الرأي العام ضد الحكومة.

- المعارضة الحاكمة: تحقق اهدافها بالقوة.

رابعاً: وظائف المعارضة السياسية : لأهمية عمل ووجود المعارضة في النظم السياسية تتكون وظائفها باتجاهات متعددة منها سياسية واجتماعية وقانونية المعارضة لها نوعين من الوظائف الأول سياسي والثاني مؤسساتي

- الوظيفة السياسية: بمعنى وجود حزب أو عدة أحزاب خارج السلطة، لها الحق من مراقبة تصرفات السلطة الحاكمة من خلال الاعتراض والمراقبة والمحاسبة، وهذا السلوك يظهر بوضوح في الأنظمة الديمقراطي

أما في الأنظمة الشمولية أو الحزب الواحد مهمة المعارضة ليست في الطعن لسياسات الحكومة بل ترسيخ وجود الحزب الحاكم وتقويم أداءه، فلا يمكن تسميتها معارضة حقيقية[٢٩].

- الوظيفة المؤسساتية فيه للمعارضة السياسية

المقصود بها الاعتراف القانوني الرسمي من قبل السلطة بالمعارضة السياسية كمؤسسة رسمية، وأهم وظائفها:

١- الوظيفة الرئيسية هي السعي للوصول للسلطة.

٢- مراقبة ورصد عمل الحكومة وتقديم الآراء والبرامج البديلة حول مجمل القضايا.

٣- تؤدي وظيفة تهيئة الشعب لفرص الاختيار والمفاضلة بين المرشحين المتنافسين لعضوية السلطة التشريعية[٣٠].

٤- مقاومة النزعات الديكتاتورية

٥- اشتراك المعارضة في الحكم.

٦- تقديم حكومة بديلة[٣١].

خامساً: حدود عمل المعارضة

لابد للمعارضة من وسائل وادوات خاصة بها في الوقوف بوجه السلطة الحاكمة او بطبيعة الحال ان هذه الادوات تختلف عن التي تمتلكها السلطة المعارضة السياسية عملها يكون في وضع الاليات والادوات لمواجهة السلطة ووضع حد لأخطائها والعمل على تصحيح انحرافات السلطة وحتى العمل لمشاركة السلطة في حكومتها، أو النضال من أجل الوصول الى السلطة وتغيير نظام الحكم، ووضع حكومة بديلة وهذا طبعاً يأتي في آطار ما يلي[٣٢]:

استهداف المصلحة العامة في عملها

أن توفر بيئة مناسبة لعمل المعارضة السياسية مثل التنظيم الدستوري الحياة السياسية وطريقة تنظيم عمل الدولة بسلطاتها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإذا ارادت المعارضة العمل بهدوء وسلمية فإن هدفها هو تحقيق الصالح العام. وهذا يعني أن تترفع المعارضة السياسية عن مصالحها الفئوية أو المحلية أو الحزبية، أو التوجهات التي تعمل ضد بناء الدولة. لابد أن نشير الى أن المصلحة العامة التي يقصد بها هي مصلحة الدولة العليا وهي مصلحة عموم المجتمع وهذا يعني ان

تفرض المعارضة على نفسها اسلوب الحوار بينها وبين السلطة للوصول الى حدود الغايات والاهداف التي تمكنها في تقديم مصلحة المجتمع[٣٣].

أ- السلمية في سبل عملها : نشاط المعارضة السياسية وخصوصاً في الأنظمة الديمقراطية تركز على الجوانب السلمية في اداء عملها من خلال الوصول الى المواطنين ومحاولة تفهم مشاكلهم وايجاد الحلول المناسبة، كذلك السعي الى نشر الثقافة السياسية والوعي بين الجماهير واثارة انتباه المواطنين الى الحقوق والحريات السياسية وهي المشاركة في الحياة السياسية بشكل فعال ومناسب لتحقيق تطلعات الجميع في بناء مجتمع ديمقراطي واعي ومن هذه الاساليب الانضمام الى الاحزاب السياسية والجهات ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة الفعالة في الانتخابات، هذا متاح من ضمانات دستورية وهي حقوق راسخة في الانظمة ذات التوجهات الديمقراطية من اساليب سلمية للمعارضة السياسية هي مواجهة الحكومة بالحجج والبراهين ومقارعة حجج السلطة الحاكمة بحجج اقوى وذات تأثير أكبر وعرضها على الجمهور بغية حصول التأييد من الجمهور.

ب. الموضوعية: لكي تأتي المعارضة السياسية بثمار عملها لابد أن تكون فعاليتها وانكارها واهدافها تكون معلنة وأن توظف هذه الرؤى بطرق متعددة وأهمها تعبئة وتحشيد الرأي العام من خلال تواجدها في التجمعات الكبيرة التي تحضرها الجماهير من خلال هذه البرامج والاليات تعلن المعارضة عن نفسها وعن افكارها، عن مشروعها

السياسي في كافة الاصعدة والمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٣٤]. وهذا يعني ان المعارضة السياسية يجب أن تتصف في عملها وراءاها وافكارها وبرامجها بالموضوعية والعلمية وتبتعد عن المجالات وعن المشاريع الغير قابلة للتنفيذ. فالمعارضة في ظل الأنظمة الديمقراطية تمتلك الحرية العاملة في عملها واعدادها للرأي العام،

المبحث الثالث: العلاقة بين التحول الديمقراطي والمعارضة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣: شهد العراق في نيسان ٢٠٠٣ سقوط نظام واقامة سلطة احتلال بموجب قرار الأمن (١٤٨٣) في ٢٠٠٣/٥/٢٢ حيث دخل العراق في مرحلة جديدة وحساسة وخطيرة في هذا الوقت يتطلع الى التغيير نحو تحقيق الديمقراطية والعمل على التخلص من آثار الحكم السابق السلطوي والعمل في هذه الأجواء الجديدة التي اتسمت بالتدهور الأمني وحدوث احداث أمنية وطائفية حاولت الارتداد عن التحول الديمقراطي ولكن العراقيون تمسكوا بأمل التغيير فقد دخلت السياسة العراقية مرحلة جديدة بتأسيس الأحزاب والكيانات السياسية المختلفة وأقرار دستور دائم يعتمد على النظام الديمقراطي وتوزيع وتقاسم السلطات والعمل على تأكيد الحريات العامة واعادة توزيع الثروة بشكل عادل وسليم[٣٥]. ولا شك ان بناء الديموقراطية وحدوث عملية التحول نحو الديمقراطية في ظروف انتقالية معقدة، هي عملية تحتاج الى وقفة وتأمل مع انها ضرورية ألا أنها واجهت العديد من

المعوقات والظروف التي وافقت بناء النظام السياسي العراقي الجديد بعد ٢٠٠٣ وسنتطرق الى بعض مظاهر التحول والمعوقات وابعاد هذا التحول الديمقراطي:

أولاً: الإطار القانوني والسياسي للتحول الديمقراطي في العراق وبعض المظاهر التي رافقته

شهدت خطوات بناء العملية السياسية في التحول الديمقراطي في العراق مجموعة من المؤسسات والمظاهر وهي:

١- المرحلة المؤقتة

٢- المرحلة الانتقالية

٣- المرحلة ما بعد الانتقالية

بعد ازالة النظام السلطوي في العراق في ٢٠٠٣ أخذ التفكير بشيء نحو اعادة صياغة شكل الدولة من دولة موحدة مركزية الى دولة ديمقراطية اتحادية[٣٦] حيث يعتبر ٩ نيسان ٢٠٠٣ الحد الفاصل بين عهد مضى وعهد قادم ومثلما هو معلوم فأن النظام السياسي الذي ساد في العراق منذ ١٩٦٨ وحتى ٢٠٠٣ كان يندرج تحت النظم السلطوي التي لا تسمح بالتعددية السياسية والفكرية ولا بالتعددية الحزبية. أما الاطار القانوني والسياسي للتحول الديمقراطي في العراق بعد سقوط النظام السابق حيث بدأ الحديث رسمياً وفعلياً عن القيام بالعمليات والخطوات السياسية التي تخدم التحول الديمقراطي وهنا نشير إلى هذا التحول لم يكن من صنع النظام

نفسه أو كان نتائج بيئة داخلية بل كان نتيجة استخدام الاداة العسكرية الخارجية التي اسقطت النظام ومن ثم عملية التوافق ما بين هذا العمل الخارجي ومن تولى زمام شؤون السياسة والنشاط السياسي بالعراق سواء كان سلطة أم ادارة دولية وفي اطار المنظومة الدولية التي هيئة_القاعدة القانونية بمثل هذا التحول، وفي اطار هذه القواعد، صدرت ثلاثة قرارات من مجلس الامم الدولي التي حدثت فيها خطوات التحول الديمقراطي في العراق ومنها القرار ١٤٨٢ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ والقرار ١٥١١ في ٢٠٠٣/١٠/١٦ والقرار ١٥٤٩ في ٢٠٠٤/٦/٨ حيث أكدت هذه القرارات حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية وتولي الوطنيين شؤون الحكم وادارة الدولة واقرار جدول زمني للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني للعملية الانتخابية[٣٧]. وقد أصدر مجلس الحكم في العراق عام ٢٠٠٤ قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية حيث نصت المادة الرابعة منه على أن: نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي ديمقراطي تعددي واوضح دستور ٢٠٠٥ في مادته الاولى أن: جمهورية العراق برلماني ديمقراطي اتحادي، وهذا اصبح العراق دولة ديمقراطياً دستورياً تتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات وتضمن الدستور حقوق الجماعات والاقليات وتحقيق الشراكة وتأكيد مبادئ حقوق الإنسان[٣٨].

ومن أهم المرتكزات أو القواعد التي حكمت عليه التحول الديمقراطي في العراق هي[٣٩]:

١- قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات سلطة الائتلاف المؤقت.

٢- قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في ٨ آذار ٢٠٠٤.

٣- قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم ٩٢ والصادر في ٣١ أيار ٢٠٠٤.

٤- قانون الأحزاب والكيانات السياسية المرقم ٩٧ والصادر في ٧ حزيران ٢٠٠٤.

٥- قانون انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية.

٦- قانون الاستفتاء المرقم (٢) لسنة ٢٠٠٥.

٧- قانون انتخاب مجلس النواب الصادر في١٢ ايلول ٢٠٠٥.

٨- الدستور العراقي الدائم في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥.

٩- أنظمة المفوضية العليا للانتخابات.

سادت الساحة العراقية السياسية بعد ٢٠٠٣ ظاهرة التعددية الحزبية المفرطة وظاهرة التنافس الحزبي بعد غياب ٣٥ عام حيث تمتعت هذه القوى بالحرية السياسية. حيث ما زالت الأحزاب السياسية التوافقية بمختلف تياراتها أحزاب ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة وخطاب سياسي تقليدي وفان الارباك التي عانت منه الساحة العراقية يقع جزء كبير منه على هذه الاحزاب، وظهرت احزاب وكيانات سياسية بعد ٢٠٠٣ قسمت على النحو التالي[٤٠]:

١- احزاب ذات توجهات اسلامية، كـ حزب الدعوة وحزب الفضيلة والحزب الاسلامي

٢- أحزاب قائمة على العرق أو القومية كـ الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

٣- أحزاب تجمع بين العرق والدين كـ الحزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني.

٤- احزاب علمانية كـ الحزب الشيوعي.

٥- حركات وتجمعات سياسية فضلت عدم تحولها الى تنظيم كـ المجلس الاعلى الاسلامي وحركة الوفاق العلمانية.

٦- احزاب وتجمعات صغيرة لتمثل الأقليات.

٧- أحزاب ذات توجهات ليبرالية أولية.

ثانيا-المعارضة السياسية بعد ٢٠٠٣: العراق بعد ٢٠٠٣ بالرغم من انه اختار النظام البرلماني ليكون هو النظام الدستوري في العراق وفق لدستور ٢٠٠٥ الا انه عانا من خلل هيكلي في بنيته السياسية وفي تشكيلة نظامه السياسي، هذا الخلل تمثل في غياب المعارضة السياسية التي هيه ركن من الاركان الأساسية لبناء النظام البرلماني الديمقراطي والسبب في عدم اختيار المعارضة السياسية في الغالب ناجم عن عدم رغبة الاطراف السياسية العراقية ان تخسر مكانها في السلطة. العراق كدولة في خضم التحول الديمقراطي هوة بحاجة الى معارضة سياسية لان هناك قاعدة في

النظام الديمقراطي (لاديمقراطية حقيقية بدون معارضة سياسية حقيقية). ويمكن تقسيم المعارضة في العراق بعد ٢٠٠٣ الى

١- المعارضة الرافضة للتغير السياسي بعد ٢٠٠٣

٢- المعارضة المنضوية تحت السلطة الحاكمة ومنها احزاب ومجاميع واعضاء برلمان ك تيار الحكمة و التيار الصدري والشيوعين وبعض الشخصيات السنية والكردية

٣- المعارضة بالمشروع الاصلاحي ك الصدرين حالياُ وبعض التيارات المدنية وبعض المشاركين في الحراك الجماهيري في بغداد وبقية المدن العراقية

والدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ جاء في بعض الضمانات الدستورية الخاصة بالمعارضة وخصوصاً المتعلقة في الحقوق والحريات والمواد التي تنص على عدم التميز بين العراقيين وتكافؤ الفرص في جميع العراقيين وحق المشاركة في الشؤن العامة وتأسيس الاتحادات المدنية والانضمام الية ام الضمانات التي وردت في قانون المفوضية العليا المستقلة في الانتخابات سنة ٢٠٠٧ والتي صدرت اعتماداً على المدة ١٠٢ من الدستور , فأن الاعتماد في تنظيم في ادرة الانتخابات في العراق على مؤسسة مستقلة بدلاً من دائرة حكومية لغرض ضمان اجراء انتخابات مستقله ونزيهة وشفافة وحصر مواضيع مهمه في خارج سيطرة الحكومة لأبعاد اي وسيلة ضغط من قبل اللجان الحكومية على احزاب المعارضة السياسية منها التصديق على الانتخابات واعلان النتائج واعتماد مراقبين من قبل تنظيمات المجتمع المدني [٤١]) كما

وردت ضمانات في قانون الاحزاب وهيه ضمان تأسيس الاحزاب السياسية وممارسة نشاطها بحرية كامله كفلها القانون وحق انتماء العراقيين المشاركة في التأسيس [٤٢]) ام الضمانات التي وردت في قانون المنظمات غير الحكومية ، اهمية استقلال عمل هذأه المنظمات وحرية التأسيس وحظر جمع الاموال وتقديم الدعم المادي لهم اما الضمانات القانونية للمعارضة السياسية الواردة في قانون مجالس المحافظات الغير منتظمة بأقاليم لسنة ٢٠٠٨ حيث اكد على اهمية العمل لعدم اهمال منطقة على حساب اخرى تبعاً للولاء السياسي لأبناء تلك المنطقة ، وكذألك ظمأن عدم استيلاء الحكومة المركزية على الأموال المركزية الخاصة بالمحافظة . واجه النظام السياسي العراقي انتقادات وبسبب ادائه الضعيف في توفير الخدمات ومكافحة الفساد وإدارة الأزمات حول عدم وجود معارضه برلمانية حقيقية منذ أول انتخابات برلمانية ٢٠٠٥وحتى ٢٠٢١سوى تشكيل حكومات توافقية[٤٣]

وظهرت في السنوات الخمسة الماضية مجموعات وأفراد مختلفة اخذت طابع المعارضة للنخب القابضة على السلطة، هذه المجموعات المعارضة الأولى من الطبقة التقليدية والبعض الآخر من المجتمع المدني وحركة الاحتجاجات الاولى نقيض للمعارضة القديمة للنظام السابق كحزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى والحزبان الكرديان، هذه المعارضة القديمة من الصعب عليها ان تقبل المعارضة الجديدة

ضد الحكومة القابضة على السلطة، وعلى هذا الأساس قسمت المعارضة إلى ثلاث أقسام

الاولى المعارضة ضمن النظام البرلماني الحالي

الثانية المعارضون الجدد الذين اختاروا السعي للإصلاح من داخل البرلمان

الثالثة المعارضة من خارج النظام السياسي والذين قاطعوا الانتخابات العملية السياسية واتخذت عدة استراتيجيات طويلة الأمد للمشاركة السياسية

وفي ٢٠١٦ ظهرت حركة اعتصام نواب البرلمان (الحركة الإصلاحية البرلمانية)وكانت المطالب بحث وموضوع اقالة الرئاسات الثلاثة في البلاد وقد استخدمت بعض الكتل السياسية وسيلة الاعتصام للضغط على الحكومة لانتزاع بعض المناصب الكبيرة. التحول الديمقراطي للبلاد يحتاج معارضه قوية فالفاعلين السياسيين في العراق بالرغم من انهم لازالوا في السلطة الى انهم ومن خلال مذكراتهم لازالت نزعه التأمر بيهم وضعف البصيرة والرئوية الاستراتيجية لبناء الدولة وتوحد الاطراف المتناقضة ضاهر والحقيقة ان كل طرف يحمي الاخر لاستمرار عملية سلب ونهب البلد لمصلحتهم الشخصية او مصلحة احزابهم [٤٤]

اولا الاستنتاجات:

١. الإطاحة بنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ بفضل الغزو الأمريكي أدى إلى تغيير شامل في البنية السياسية العراقية، النظام السلطوي القائم منذ عقود استبدل بمحاولات لبناء نظام ديمقراطي.

٢. الفترة الانتقالية شهدت تحديات أمنية كبيرة. التفجيرات الانتحارية، العنف الطائفي، ونشاط الجماعات المسلحة كانت عوائق رئيسية أمام الاستقرار والتنمية الديمقراطية.

٣. أجرى العراق عدة انتخابات ديمقراطية منذ ٢٠٠٣، منها الانتخابات البرلمانية. هذه الانتخابات مثلت خطوات مهمة نحو بناء ديمقراطية تمثيلية، على الرغم من المخاوف بشأن نزاهتها وحريتها في بعض الأحيان.

٤. ظهرت بعد ٢٠٠٣ أحزاب وجماعات سياسية جديدة، مما زاد من التعددية السياسية. هذا التنوع كان علامة إيجابية على تطور النظام الديمقراطي، رغم أنه في بعض الأحيان زاد من التوترات الطائفية والعرقية.

٥. إقرار الدستور العراقي الجديد في ٢٠٠٥ كان خطوة مهمة نحو تأسيس نظام قانوني ديمقراطي. الدستور الجديد ركز على حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، وتقسيم السلطات بين الحكومة المركزية والإقليمية.

٦. واجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة، منها الفساد، البطالة، وضعف البنية التحتية. هذه العوامل أثرت على القدرة على تحقيق ديمقراطية مستقرة وفعالة.

٧. التدخلات الخارجية، سواء من القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، أو القوى العالمية مثل الولايات المتحدة، لعبت دورًا كبيرًا في تشكيل مسار التحول الديمقراطي في العراق.

٨. التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ أتاح المجال لإمكانية وجود معارضة ولكي تكتمل شروط معارضه عراقية تعمل ضمن نظام ديمقراطي بحاجة الى توفر بيئة مناسبة.

ثانيا التوصيات:

١.تعزيز الأمن والاستقرار من خلال تقوية الأجهزة الأمنية وتدريبها بشكل جيد، وتعزيز التعاون مع القوى الدولية لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة.

٢.تقليل العنف الطائفي من خلال تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية بين مختلف الفئات والطوائف لضمان السلام الاجتماعي.

٣.تطبيق القوانين بحزم لتفعيل القوانين الموجودة لمكافحة الفساد بأنواعه كافة ومحاسبة المسؤولين الفاسدين.

٤.تعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية كافة لضمان نزاهة العمليات الحكومية.

٥.دعم العملية الديمقراطية الوسائل بكافة الو لضمان نزاهة الانتخابات وتطوير آليات لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، بما في ذلك مراقبة دولية مستقلة بما يضمن وجود معارضة برلمانية قوية.

٦.تثقيف الناخبين وتنظيم حملات تثقيفية لتوعية المواطنين بأهمية المشاركة في الانتخابات ودورهم في العملية الديمقراطية وتنمية وعي الناخبين لفكرة المعارضة واهمية وجودها مرورا بتقاليد السياسية التي تتحول من مبدا المحاصصة الى مبدا المواطنة.

٧.تطوير البنية التحتية المؤسساتية وتحسين أداء المؤسسات الحكومية من خلال التدريب المستمر وتطبيق معايير الكفاءة وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

٨.استقلالية القضاء لضمان استقلالية القضاء عن التأثيرات السياسية لضمان العدالة والمساواة.

٩.التصالح الوطني والمجتمعي ودعم مبادرات المصالحة وتشجيع المبادرات التي تهدف إلى تحقيق المصالحة بين مختلف المكونات الاجتماعية والطائفية.

١٠. تعزيز حقوق الإنسان والتأكيد على حماية حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

١١. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بعمليات تحول ديمقراطي ناجحة.

الهوامش

١ (د. عبد الجبار احمد) الانتخابات والتحول الديموقراطي في العراق، بحوث مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، سنة السابعة العدد ٣٢، سنة ٢٠٠٦، ص ١١٣.

٢ (د. فراس البياتي) التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ،دراسة جامعية ،العارف للمطبوعات ،٢٠١٣

٣ صموئيل هن تنكتن، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب غلوب، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الصباح، القاهرة '١٩٩٣، من ص١٨٤ – ص ١٨٥

٤ (صموئيل هن تنكتن) الموجة الثالثة المصدر سبق ذكره

٥ (د. فراس البياتي) التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، المصدر سبق ذكره ص١٩

٦ زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديموقراطي، بحث منشور، مجلة مداد للآداب، بغداد، العدد/ ١٤، ص ٥٨٣.

٧ عمران محمد الميرغني الجداوي، وخير محمد الدغلي، التحول الديمقراطي قراءات نظرية، بحث منشور، مجلة دراسات الاقتصاد الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، مجلد ٩ العدد ١ ،٢٠٢١ ص١١٥

٨ د. امير الشبلي السياسات العامة والشرعية في النظام السياسي بعد ٢٠٠٥، شركة عين الحكمة للطباعة والنشر بغداد، طبعة اولى، ص٦٠- ص٦١

٩ (غسان سلامة)، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٢٨.

١٠ (علي الدين هلال، ونيفين مسد) النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص١٢٥.

١١ صموئيل هن تنكتن) مصدر سبق ذكره

١٢ (فراس البياتي، ص٢٦) مصدر سبق ذكره

١٣ (شادية فخر ابراهيم، الاتجاهات العامدة في دراسة النظرية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، ٢٠٠٥، ص٣١.)

١٤ (فراس البياتي، ص٢٦) مصدر سبق ذكره

١٥ عبد الجبار احمد، مستقبل المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد،٣١، ٢٠٠٥، ص٨٨.

١٦ زياد جهاد حمد، عوامل التحول الديموقراطي، مجلة حداد الادب، ال عدد١٤، ص٦٠٢.

١٧ للمزيد ينظر ، علي محمد مصطفى ،التحول الديمقراطي (دراسة بالأليات والتحديات)بحث منشور بالمؤتمر الدولي الثالث بالقضايا القانونية /كلية القانون / اربيل ،بتاريخ ،٢٠١٨/٥/١٠

١٨ ايمان احمد ، شروط التحول الديمقراطي ، المعهد المصري للدراسات، ج٥ ، في الموقع الإلكتروني https;//eipss-eg.org

١٩ م. رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، ابعاد التحول الديموقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد ،ص٢٦.

٢٠ سهيلة عبد الانيس ، معوقات التحول الديمقراطي ، بحث منشور ، في مجلة السياسة الدولية ،٢٠٠٧ ص ١٢٦-ص ١٢٩

٢١ عبد الاله بالقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مجموعة باحثين، ازمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، ك١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص١١.

[٢٢] (تفين عبد الحق مصطفى) المعارضة في الفكر الاسلامي، ط١، مكتبة الملك فيصل الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٢-١٤.

[٢٣] أحمد سيفيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية، ص ٣٥٠.

[٢٤] حافظ علوان حمادي الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظيفتها، بحث منشور The Scientific Journal of Cihan University – Sulaymaniyah ISSN 25207377, (on line), ISSN 25205102 (Print) Dol http//dxdoi102509602.1.11 February 2018 P167

[٢٥] عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار الانفال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٩م، ص٢٥٧-٢٥٨.

[٢٦] عصام حاكم، المعارضة السياسية بين ظروف المصلحة الحزبية والنظام السياسي، في الموقع الالكتروني

[٢٧] ناصر كاظم خلص وآخرون، المعارض السياسية في القوة (١٩٢٥-٢٠١٨)، مجلة تحولات، جامعة ورقة الجزائر، المجلد الثاني العدد الأول، ٢٠١٩، ص٢٣٣.

(٢٨) مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

(٢٩) عبد الاله بلعزيز، المعارضة والسلطة، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٣٠) حافظ علوان الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، مصدر سابق سبق ذكره، ص١٧٤.

(٣١) عبد الحكيم عبد الجليل محمد قايد المقدشي، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٣٢) ماجد راغب حلو، دراسة متعمقة في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة سانت كليمتس، عمان، الاردن، ص٣٢١.

(٣٣) سربست مصطفى رشيد اميري، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ط١، ٢٠١١، ص٥٢.

(٣٤) ماجد راغب، مصدر سابق، ص٣٢٢.

(٣٥) فلاح حسن علي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في بنية السلطة البرلمانية، جامعة بغداد بحث منشور في الموقع الألكتروني https://www.reserchgate.net

(٣٦) رشا .مصدر سبق ذكرة، ص٢٩.

(٣٧) عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق بحث منشور في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص١١٨ في الموقع الالكتروني https://jcopolicy.uobaghgag.edu.iq

(٣٨) رشا رضا محي الدين، مصدر سابق، ص٢٩.

(٣٩) فراس البياتي ، مصدر سبق ذكره، ض١٢٨.

(٤٠) عامر حسن فياض، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٢ Shubarh.alnafakh@uokufa.edu.iq

(٤١) سربست مصطفى ,المصدرسبق ذكرة ٤٣٤

(٤٢)سربست مصطفى ,المصدرسبق ذكرة ٤٣٩

(٤٣) مارسين الشمري , المعارضة العراقية بعد ٢٠٢١ ص٣

(٤٤) اياد العنبر, سياسي العراق والتحايل على الذاكرة التاريخية بعد ٢٠٠٨ مقالة منشورة في مجلة الكترونية تاريخ الزيارة ٨ ابريل ٢٠٢٤

أولا:- الكتب

١. أحمد سيفيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية،
٢. د. امير الشبلي السياسات العامة و الشرعية في النظام السياسي بعد ٢٠٠٥، شركة عين الحكمة للطباعة والنشر بغداد، طبعة اولى
٣. اياد العنبر, سياسي العراق والتحايل على الذاكرة التاريخية بعد ٢٠٠٨ مقالة منشورة في مجلة الكترونية تاريخ الزيارة ٨ ابريل ٢٠٢٤
٤. تفين عبد الحق مصطفى، المعارضة في الفكر الاسلامي، ط١، مكتبة الملك فيصل الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٥.
٥. حافظ علوان الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها،
٦. رشا ظافر محي الدين عبد الرضا، ابعاد التحول الديموقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد
٧. زياد جهاد حمد، عوامل التحول الديموقراطي، مجلة حداد الادب، العدد١٤،
٨. سهيلة عبد الانيس ، معوقات التحول الديمقراطي ، بحث منشور ، في مجلة السياسة الدولية ،٢٠٠٧
٩. شادية فخر ابراهيم، الاتجاهات العامدة في دراسة النظرية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، ٢٠٠٥
١٠. عامر حسن فياض، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في العراق،
١١. عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مجموعة باحثين، ازمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، ك١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م
١٢. عبد الجبار احمد، مستقبل المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد،٣١، ٢٠٠٥.
١٣. عبد الحكيم عبد الجليل محمد قايد المقدشي،
١٤. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، دار الانفال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٩م
١٥. علي الدين هلال ، ونيفين مسد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢ .
١٦. د. فراس البياتي ـ التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ،دراسة جامعية ،العارف للمطبوعات ،٢٠١٣
١٧. ماجد راغب حلو، دراسة متعمقة في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة سانت كليمتس، عمان، الاردن،
١٨. مارسين الشمري , المعارضة العراقية بعد ٢٠٢١
١٩. ناصر كاظم خلص وآخرون، المعارض السياسية في القوة (١٩٢٥-٢٠١٨)، مجلة تحولات، جامعة ورقة الجزائر، المجلد الثاني العدد الأول، ٢٠١٩،
٢٠. وليد زارثمان، المعارضة كدعامة في حركة باحثين (الأمة الدولة والاندماج في الوطن العربي)، ج٢، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ١٩٨٩،

ثانيا:- البحوث

١. حافظ علوان حمادي الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظيفتها، بحث منشور
٢. زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديموقراطي، بحث منشور، مجلة مداد للآداب، بغداد، العدد/١٤
٣. سربست مصطفى رشيد اميري، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ط١، ٢٠١١،
٤. صموئيل هن تنكتن، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب غلوب، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، دار الصباح ، القاهرة ١٩٩٣'

٥. د . عبد الجبار احمد. الانتخابات والتحول الديموقراطي في العراق، بحوث مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، سنة السابعة العدد ٣٢، سنة ٢٠٠٦.
٦. علي محمد مصطفى ،التحول الديمقراطي (دراسة بالأليات والتحديات)بحث منشور بالمؤتمر الدولي الثالث بالقضايا القانونية /كلية القانون / اربيل ،بتاريخ ،١٠/٥/٢٠١٨
٧. عمران محمد الميرغني الجداوي، وخير محمد الدغلي، التحول الديمقراطي قراءات نظرية، بحث منشور، مجلة دراسات الاقتصاد الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، مجلد ٩ العدد ١ ،٢٠٢١
٨. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١،

ثالثا مواقع الكترونية

١. ايمان احمد ، شروط التحول الديمقراطي ، المعهد المصري للدراسات، ج٥ ، في الموقع الإلكتروني https;//eipss-eg.org
٢. عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق بحث منشور في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد في الموقع الالكتروني https://jcopolicy.uobaghgag.edu.iq
٣. عصام حاكم، المعارضة السياسية بين ظروف المصلحة الحزبية والنظام السياسي، في الموقع الالكتروني
٤. فلاح حسن علي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في بنية السلطة البرلمانية، جامعة بغداد بحث منشور في الموقع الألكتروني https://www.reserchgate.net
٥. The Scientific Journal of Cihan University – Sulaymaniyah ISSN 25207377, (on line), ISSN 25205102 (Print) Dol http//dxdoi102509602.1.11 February 2018 P167